قمة معالجة النزاعات العربية

باسم الجسر

أي جدول أعمال ستناقشه القمة العربية في اجتماع الكويت؟ هل هي الأوضاع التعيسة التي آل إليها ما سمي بالربيع العربي؟ أم هي العلاقات المتردية بين بعض الدول العربية؟ أم هي التحولات في السياسة الدولية التي تنذر بحرب باردة جديدة بين الشرق والغرب؟ أم هي العلاقات الدولية المستجدة من جراء تقليص الولايات المتحدة لتدخلها في الشرق الأوسط وانتهاز «القيصر الروسي الجديد» لهذا التخلي الأميركي والدخول بقوة إلى هذه المنطقة من العالم؟ أم أن هذه المواضيع الكبيرة ربما لن تناقش خشية الانزلاق نحو نزاعات إضافية؟

لا داعي للدخول في تفاصيل ما يجري في سوريا والعراق واليمن ومصر وليبيا من نزاعات وتمزقات وطنية وسياسية. أو من خلافات عميقة بين الدول العربية. أو من نشوء صراع حقيقي بين التيار السياسي الديني والتيار الديمقراطي الليبرالي. أو من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها معظم الدول العربية. ولا عن أسباب إغراق لبنان – هذا البلد العربي الصغير شبه الديمقراطي – في أزمة حكم متمادية.

لسوء الحظ، علينا أن نعترف بأن الأمة العربية باتت «الرجل المريض» الجديد في عالم القرن الحادي والعشرين، كما كانت السلطنة العثمانية توصف في أواخر القرن التاسع عشر. إنها أمة تتمزق من الداخل وضائعة بين الأمم. لقد جرب معظم حكام دولها كل أنواع الحكم وكل الآيديولوجيات والعقائد السياسية لإخراجها من المأزق التاريخي المصيري الذي علقت في شباكه وفشلوا في تجاربهم. وها هي الأجيال العربية الجديدة ترتمي في حضن آيديولوجيا سياسية – دينية عنفية معادية للشرق وللغرب، كخشبة خلاص، غير مدركة لخطورة استعداء الدول المالكة للقوة والقابضة على مفاتيح الحضارة والتكنولوجيا والقوة العسكرية في العالم.

كلا، إن طريق النهضة والتقدم والحرية والعدالة، لا يمر حكما بإعلان الحرب على الدول الكبرى ولا بتفجير السيارات المفخخة أو الاغتيالات، بل باكتشاف مكامن الضعف في المجتمعات العربية والإسلامية والعمل الجدي على إزالتها. أي بثورة فكرية ثقافية حقيقية على الذات، أولا. ثم على رواسب التفقر الفكري والاجتماعي والاقتصادي الذي مر به العرب والمسلمون منذ القرن الخامس عشر. فمن هنا نبدأ – كما قيل يوما – وإلا فلن نبدأ.

منذ ربع قرن أقرت إحدى القمم العربية تنفيذ ما سمي بمشروع «الاكتفاء الذاتي الغذائي العربي». قدرت تكاليف تنفيذه يومذاك بعشرة مليارات دولار. وكان من شان هذا المشروع وقف استيراد المواد الغذائية الأساسية كالقمح والأرز والسكر من الخارج. المشروع بقي حبرا على ورق بينما هدرت مئات المليارات على شراء أسلحة استعمل معظمها في حروب داخلية وما تبقى اهترأ في المخازن.

كلا، ليست الحالة التعيسة التي تغرق فيها الدول والشعوب العربية والإسلامية نتيجة مؤامرة غربية صهيونية متمادية. صحيح أن الدول الأوروبية عملت على تفكيك السلطنة العثمانية واستعمرت معظم الشعوب العربية والإسلامية واستفادت من خيرات الدول التي استعمرتها، وأنها عوضت على اليهود الذين اضطهدتهم بمساعدتهم على إقامة دولة إسرائيل في قلب العالم العربي.. ولكن هل يحتم هذا الماضي العدائي اللجوء إلى العنف والإرهاب سبيلا وحيدا للخروج من المستنقع المصيري الذي نغرق في مياهه يوما بعد يوم؟ أوليس هناك من خشبة خلاص أخرى؟

إن نهضة الشعوب لا تتحقق في أشهر أو سنوات ولا بقفزات – كما حاول ماو تسي تونغ يوما بثورته الثقافية المرتجلة! بل طريق النهضة طويل وشاق ومكلف. ولكن أيا كان اتجاهه وكانت عناوينه، فإنه يبدأ بتشخيص الداء وأسبابه تشخيصا صحيحا وعميقا، لا التهرب منه واللجوء إلى أدوية سطحية أو علاجات جانبية أو إلى التمسك بأهداب الآيديولوجيات، مهما كان عناوانها جذابا وشعاراتها مغرية.

لا أحد ينتظر من القمة العربية التوصل إلى اكتشاف مكامن العلة الحقيقية التي يشكو منها الجسم أو العقل السياسي العربي. ولئن اكتشف بعضهم هذه المكامن فمن الأرجح أنه لن يجري إعلانها أو إعلان العلاج الشافي لها. ومن هنا فإن أقصى ما يمكن أن تتوصل إليه هذه القمة وربما القمم القادمة هو وقف الحرب الأهلية القاضية على الشعب السوري، ومساعدة مصر على استعادة قوتها ودورها القومي العربي، والعمل على إطفاء ما يمكن إطفاؤه من حرائق صغيرة أو كبيرة في الدول التي مرت عليها رياح الربيع العربي.

إسرائيل ليست بريئة من الدماء العربية التي سالت ولا من تعطيل المحاولات الجدية لتوحيد كلمة العرب. ولا الدول الكبرى، غربية كانت أم شرقية، تتحمل وحدها مسؤولية الضياع المصيري العربي. وهذه النزاعات بين ضفتي البحر المتوسط ليست فريدة من نوعها في العالم أو التاريخ. ولئن أصر البعض على اعتبارها «مؤامرة غربية – صهيونية» مستمرة، فالجواب هو: إن هذه المؤامرة ما كانت لتمر ولتحقق أهدافها لو لم يكن هناك تربة عربية خصبة لانزراعها واستعداد بشري وثقافي للوقوع في حبالها والتحول إلى ضحية لها، على حد قول المفكر مالك بن نبي.

إن عودة العرب والمسلمين إلى الصف الأمامي من الأمم – وهذا حقهم بل واجبهم – لا تتحقق بالعنف والقتال والإرهاب، في عصر العولمة والحضارة الإلكترونية – الفضائية – الافتراضية. بل بثورة ثقافية تحررهم من القيود التي تمنعهم من النهوض والتقدم، وبالبناء الذاتي والمجتمعي المركز على القيم الإنسانية وفي طليعتها الحرية والعدالة والعلم.

عن «الشرق الأوسط» اللندنية

العرب مادة الحرب الباردة

مصطفى زين

عشية سقوط الاتحاد السوفياتي كان العالم العربي، كله تقريباً، منحازاً إلى واشنطن ضد موسكو، ويشكل جزءاً أساسياً من استراتيجيتها في مواجهة «الإلحاد الشيوعي». كانت دول الخليج أكدت موقعها على خريطة النزاعات، أو فلنقل أنها أكدت انتصارها على اليسار. مصر السادات ثم حسني مبارك أنهت علاقاتها مع المعسكر الشرقي، معترفة بأن 99 في المئة من أوراق اللعبة بيد أميركا، على ما قال السادات في عبارته الشهيرة. المغرب والأردن بقيا على موقفهما المعروف بالانحياز إلى واشنطن. سورية استمرت في علاقاتها القوية مع موسكو إلا أنها كانت تمر في مرحلة مهادنة مع واشنطن. العراق كان معزولا في الإقليم وعلى المستوى العالمي. ويمكن القول إن انتصار الغرب في هذه الحرب كان انتصارا للحلفاء أيضاً. لكن أحداً من هذه الأطراف لم يتوقع نهوض روسيا من محنتها. أو كانت المراهنة على أنها، بعد انتمائها إلى نادي الدول الرأسمالية، ستنخرط في سياساتها واستراتيجياتها الدولية. لكن هذا البعض نسي أو تناسى أن المنافسة على الموارد والمستعمرات بين الرأسماليين أدت إلى حربين عالميتين مدمرتين.

بمعنى آخر، لم تكن الحرب الباردة بين أيديولوجيتين، رأسمالية وشيوعية، بل كانت تنافسا على النفوذ، ولم تكن الأيديولوجيا سوى غطاء لهذا التنافس، تماما مثلما الدين الآن غطاء للتنافس على النفوذ في دنيا العرب.

هذا كان وضع العرب خلال المرحلة الأخيرة من الحرب الباردة فما وضعهم اليوم وهذه الحرب تتجدد، والصراع على الموارد، من غاز ونفط قد بلغ مرحلة الصدام؟

قد لا يكون العرب اليوم منقسمين بين معسكرين، لكنهم غارقون في فوضى لا تسمح لهم بالتأثير في «برودة» الحرب التي تتحول إلى أسلحة مدمرة في بلادهم، فهم مادتها الأساسية: العراق لم يستطع الخروج من حروبه الداخلية بعد، فضلاً عن أن انحيازه إلى إيران وتحالفه في الوقت ذاته مع الولايات المتحدة، وهذا الموقع لا يتيح له أي هامش للحركة، دول الخليج الداعية إلى مواجهة طهران وموسكو لدعمهما النظام السوري بينها وبين الولايات المتحدة حوار لم ينته في كيفية المواجهة. سورية غارقة في دمائها وهي موضع خلاف عربي – عربي. الأردن ولبنان غارقان في ضعفهما، وفي أوضاعهما الداخلية القلقة. مصر مكبلة باتفاقات كامب ديفيد، وهي في مرحلة انتقالية قد تطول، خصوصاً بعدما بدأ السلاح يتدخل في السياسة.

أما الوضع الروسي والغربي فلخصه بوتين في خطابه الترحيبي بضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا. استند القيصر في تأسيس مرحلة جديدة من العلاقات «المواجهة» مع الولايات المتحدة وأوروبا، إلى وقائع كثيرة حصلت منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، عندما وافق بوريس يلتسن على استقلال أوكرانيا.

أهم هذه الوقائع أن موسكو خرجت من محنة تفكك الإمبراطورية أكثر قوة على المستوى الاقتصادي والعسكري. وأن أوروبا تعيش مرحلة من الركود والتراجع في مختلف المجالات، وقد أثبتت الأحداث أنها مجرد صدى للولايات المتحدة التي تعاني هي الأخرى أزمة تبدو مستعصية، بعد الحروب التي شنتها على أفغانستان والعراق وعلى الإرهاب، وهي الآن في مرحلة الانكفاء ومراجعة الذات.

سواء صحت قراءة بوتين أو كانت خطأ فالغرب لن يقف مكتوف الأيدي حيال صعود نجم موسكو. الحرب الباردة تجددت. والعرب، ببلدانهم وشعوبهم ومواردهم، مادتها.

عن «الحياة» اللندنية

الأسباب الداعية للوقف التام لتخصيب اليورانيوم في إيران

مايكل سينغ

في الحوار الدائر حول فرض عقوبات على إيران – ودور مجموعة «دول الخمسة زائد واحد» في دفع طهران إلى طاولة المفاوضات، والموضع المناسب لهذه الدول في الاستراتيجية الدبلوماسية الأمريكية في المستقبل – تم إيلاء قدر ضئيل من الاهتمام إلى التحول الكبير في الموقف التفاوضي لـ مجموعة «1+P5» المكونة من ست دول «الصين وفرنسا وألمانيا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة» التي تجري مفاوضات مع طهران حول البرنامج النووي الإيراني.

ولم تعد مجموعة «دول الخمسة زائد واحد» تطالب إيران بوقف تخصيب اليورانيوم. وفي الواقع، في «خطة العمل المشتركة» من 24 تشرين الثاني/نوفمبر، وهي الخطوة الأولى من الاتفاق النووي، قبلت مجموعة «الدول الست – 1+P5» تقريبا بالسماح لإيران بتخصيب اليورانيوم إلى الأبد. وفي تصريحات منفصلة سرعان ما أصبح اعتقادا سائدا في أوساط المحللين الإيرانيين، بأن المفاوضين الأمريكيين يصفون الآن موقفهم السابق القائل بأنه يجب على إيران وقف تخصيب اليورانيوم بـ «المتشدد». ورغم أنه ليس هناك شك بأن ذلك يهدف إلى تحقيق أهداف محددة، إلا أن هذا الابتعاد عن الموقف التفاوضي القائم على وقف التخصيب هو عمل مضلل وغير ضروري.

ويمثل تحول الموقف الأمريكي من إيقاف التخصيب إلى التخصيب المحدود نصرا دبلوماسيا كبيرا لإيران. وعلى مدى العقد الماضي، تمثل موقف مجموعة «الدول الأوروبية الثلاث» «فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة» ومن بعدها مجموعة «دول الخمسة زائد واحد» بأنه يجب على إيران «تعليق جميع أنشطتها المتعلقة بالتخصيب وإعادة المعالجة» بما في ذلك أعمال البحث والتطوير. وقد تم تأكيد هذا الموقف باعتباره التزاما إيرانيا في سلسلة من قرارات مجلس الأمن الدولي. ومع ذلك، أكدت إيران على «حقها في تخصيب اليورانيوم» ورفضت إيقاف التخصيب بعد استئنافه عند انهيار المحادثات النووية مع الاتحاد الأوروبي عام 2005. كما أن هذا الاختلاف قد شكّل جوهر المواجهة التي تأججت لاحقا ما بين إيران والحلفاء.

وابتداءً من عام 2005، فرضت الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي وغيرها عقوبات قاسية على إيران، أفضت إلى فصل البلاد عن النظام المالي العالمي على نحو فعال وتقليص عائداتها النفطية وغيرها من أشكال التجارة بشكل حاد. ومع ذلك، لم تكن إيران أول المتضررين من هذه العقوبات بل كانت هذه مجموعة «دول الخمسة زائد واحد». وفي تشرين الأول/أكتوبر 2009، اقترح الحلفاء إبرام اتفاقية لمبادلة الوقود تقوم إيران بموجبها بشحن اليورانيوم منخفض التخصيب إلى خارج البلاد مقابل الحصول على قضبان وقود لـ «مفاعل طهران البحثي»، الذي يستخدم اليورانيوم المخصب إلى أعلى مستوى لإنتاج النظائر الطبية المشعة. ولم يقر الاقتراح صراحة بحق إيران المزعوم في تخصيب اليورانيوم، لكن بدا أنه يقبل ضمنا مواصلة إيران على تخصيب اليورانيوم عند مستوى منخفض قدره 5 في المائة أو أقل. وتمثل الخطة المشتركة من 24 نوفمبر ذروة هذا التحول.

لقد أصرت إيران – التي هي مصدرة صافية للوقود الأحفوري والكهرباء – على رغبتها في التخصيب لأغراض سلمية فقط. ويشير نص الخطة المشتركة إلى إعطاء إيران الضوء الأخضر للعمل على «برنامج تخصيب يتم تحديده بصورة متبادلة وفق معايير متفق عليها تتسق مع الاحتياجات العملية». ومع ذلك، فإن الفكرة بأن لدى إيران حاجة عملية للتخصيب هي محل شك.

لقد أنعم الله على إيران موارد وفيرة من النفط والغاز الطبيعي، لدرجة أنها كانت إحدى المصدرين الرائدين في العالم لهذه الأنواع من الوقود قبل فرض العقوبات الأخيرة. فقد وفرت البلاد الوقود المكرر للمستهلكين المحليين بأسعار مدعومة بشكل كبير، مما جعل نصيب الفرد الإيراني من استهلاك البنزين بين أعلى المعدلات في العالم. وحتى إذا وضع المرء ذلك جانباً وقبل بحجة طهران بأنها تريد تنويع إمدادات الطاقة لديها لأسباب بيئية وأخرى، فإن تخصيب اليورانيوم يجعل هذه الحجة غير منطقية على الإطلاق. وبما أن استيراد الوقود هو أكثر توفيرا من الناحية الاقتصادية، فهناك عدد قليل جدا من الدول التي لا تمتلك الأسلحة النووية لكنها تقوم بتخصيب اليورانيوم الخاص بها.

قد تدعي إيران أنها لا ترغب في استيراد وقود للمفاعلات – على الرغم من أن هذا هو بالضبط ما تفعله لمفاعل بوشهر – لكي يتسنى لها ضمان توفير إمدادات آمنة. ومع ذلك، فبما أن إيران تمتلك أدنى كمية من احتياطيات اليورانيوم، فسوف تبقى معتمدة على استيراد اليورانيوم الطبيعي. وفي الواقع، ينتج منجما اليورانيوم الإيرانيان – المعلن عنهما – سنويا كميات من اليورانيوم لا تكفي حتى لسد احتياجات مفاعل واحد بقدرة 1.000 ميجاوات. وقد أشار إلى ذلك المدير السابق لـ «مختبر لوس الاموس الوطني» سيغفريد هيكر ووزير الدفاع الأمريكي السابق وليام بيري مؤخرا بقولهما: «لا يمكن لإيران تحقيق الاكتفاء الذاتي على الإطلاق» في برنامجها للطاقة النووية. إن أمن الطاقة الإيراني سيكون أفضل حالا من خلال الحد من اعتماد الجمهورية الإسلامية على استيراد النفط المكرر وليس من خلال تخصيب اليورانيوم.

هناك حجة شائعة تقول بأنه يتعيّن على إيران الاحتفاظ بالقدرة على تخصيب اليورانيوم لأن الشعب الإيراني يريد ذلك، أو لأن إيران، بعد ما قامت به من استثمارات هائلة في عمليات تخصيب اليورانيوم، تحتاج إلى حفظ ماء الوجه. وعلى الرغم من أن استطلاع للرأي جرى مؤخرا قد أشار إلى أن 96 في المائة من الإيرانيين يعتقدون أن «الحفاظ على الحق في دفع عجلة البرنامج النووي إلى الأمام يستحق السعر الذي تدفعه البلاد من خلال العقوبات الاقتصادية والعزلة الدولية»، إلا أن 6 في المائة فقط قد اتفقوا على أن «استمرار برنامجنا للتخصيب النووي» هو واحدا من أكبر المخاوف الذين يريدون أن تقوم الحكومة الإيرانية بمعالجته. وتأتي قضايا مثل الانتعاش الاقتصادي وزيادة فرص العمل على رأس الأولويات الكبرى. ويوحي ذلك بأن الشعب الإيراني سوف يكون منفتحا أكثر للوصول إلى حلول وسط من أجل انتعاش اقتصاد البلاد مع الحفاظ على البرنامج الإيراني للاستخدامات السلمية للطاقة النووية دون السماح بتخصيب اليورانيوم تحديدا.

وباختصار، ليس لدى إيران «حاجة عملية» لتخصيب اليورانيوم، إلا إذا كانت رغبتها الفعلية هي بناء سلاح نووي أو الاحتفاظ بخيار بنائه. وفي الواقع، أن الحكومة الإيرانية لم تقنع حتى شعبها بسلمية نواياها. وقد وجد الاستطلاع المذكور أعلاه أن 55 في المائة من الإيرانيين يعتقدون أن إيران «لديها طموحات لانتاج أسلحة نووية».

يمكن للمرء القول بأنه حتى إذا لم يكن لدى إيران حاجة عملية لتخصيب اليورانيوم، فإن تحوّل «موقف» مجموعة «دول الخمسة زائد واحد» من إيقاف التخصيب إلى تقييده يُعد في حد ذاته أمرا نفعيا إذ أنه يمهد الطريق للوصول إلى اتفاق دبلوماسي لا يُكلف مجموعة «دول الخمسة زائد واحد» الكثير. ويتجاهل ذلك المساوئ الخطيرة التي ينطوي عليها السماح لإيران بالتخصيب.

أولا وقبل كل شيء، إنّ السماح لإيران بتخصيب اليورانيوم يعقد من مهمة التحقق من أنها لا تقوم بتحويل المواد النووية الخاضعة للضمانات ظاهريا إلى برنامج أسلحة نووية مواز وسري. وإذا سُمح لإيران بتخصيب اليورانيوم، فسيُسمح لها ضمنا بتعدين اليورانيوم وتحويله وتخزينه. بالإضافة إلى ذلك، سوف يُسمح لها بتصنيع أجهزة الطرد المركزي، وربما مكونات أجهزة الطرد المركزي المستوردة والمواد ذات الصلة. وحتى في إطار الخطة المشتركة سُمح لإيران بمواصلة إجراء أبحاث واختبار أجهزة الطرد المركزي المتقدمة. ومن شأن هذا الإجراء أن يقصر بشدة من الفترة اللازمة لحصول إيران على السلاح النووي إذا ما ألغت الاتفاق النووي أو إذا ما انتهت مدة ذلك الاتفاق.

إن التحقق من عدم تحويل اليورانيوم في كل مرحلة من مراحل سلسلة الإمدادات يُعد مهمة هائلة. وإذا ما وافقت إيران على التخلي عن تخصيب اليورانيوم تماما، والاستعاضة عنه باستيراد وقود مفاعلها، فمع ذلك، ستمثل أي من الأنشطة المذكورة أعلاه، حال اكتشافها، إنذاراً مبكرا بوجود أنشطة نووية سرية محتملة.

إن السماح لإيران بالتخصيب يثير تساؤلات حول سياسة الولايات المتحدة الأوسع نطاقاً حول تخصيب اليورانيوم. وقد سعت واشنطن إلى احتواء انتشار هذه التقنية، نظرا لطبيعتها ذات الاستخدام المزدوج. وقد اقترحت الولايات المتحدة إبرام اتفاقية تعاون نووي سلمي، مماثلة لاتفاقية «المعيار الذهبي» التي وقعتها مع الإمارات العربية المتحدة في عام 2009، والتي وافقت دولة الإمارات بموجبها طواعية على التخلي عن تخصيب اليورانيوم وإعادة المعالجة. ولم يكن المقصود من هذه الاتفاقية الإشارة إلى إيران وحدها، بل أيضا محاولة لتعزيز نظام منع انتشار الأسلحة النووية على الصعيد العالمي، على الرغم من أن مسألة تحديد ما إذا كان يجب تطبيق هذا المعيار عالميا هي محل نقاش بين خبراء حظر الانتشار النووي.

ولن يُشكل تخلي الولايات المتحدة عن جهودها لإرغام إيران على إيقاف التخصيب تهديدا فقط على الاتفاقية المبرمة مع الإمارات العربية المتحدة – التي سيكون لديها، شأنها شأن غيرها من منافسي إيران الإقليميين، حافز لمضاهاة قدرات طهران – بل إنه سيقوض كذلك أي جهود لإقناع الدول للتخلي عن تخصيب اليورانيوم وإعادة المعالجة، سواء كنتيجة لالتزام قانوني أو سياسي فقط. وفي سبيل القيام بذلك، سوف تضع واشنطن نفسها في موقف لا تحسد عليه وربما غير قابل للاستمرار بسعيها نحو حرمان حلفائها من التكنولوجيا التي منحتها لدولة تعتبرها عدوا دأبت على انتهاك «معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية» مرات عديدة. ومن المرجح أن تكون النتيجة انتشار تكنولوجيا التخصيب.

وأخيراً، إن السماح لإيران بتخصيب اليورانيوم، وخاصة في سياق الاتفاق الذي لا يتطلب من طهران التخلي عن دعم الإرهاب أو سياسات أخرى مزعزعة الاستقرار، سوف يُعتبر بمثابة هزيمة لواشنطن. وفي الوقت الذي يتراجع فيه التأثير الأمريكي في الشرق الأوسط بالفعل، فسوف يكون ذلك مؤشرا إلى الحلفاء والخصوم على حد سواء على تراجع الإرادة الأمريكية. وسيكون التأثير الواقع على نظام حظر الانتشار العالمي هو عينه: ستكون إيران قد نجحت في تحدي مجلس محافظي «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» ومجلس الأمن الدولي بعد رفض شرعية كل منهما، وبعثها برسالة مفادها أن الالتزامات الدولية بمنع انتشار الأسلحة النووية غير ثابتة.

إن وقف التخصيب هو أبعد ما يكون عن كونه موقفاً متشدداً؛ إذ أنه يستلزم تقديم شيء إلى إيران تحتاجه بشدة «وهو تخفيف العقوبات» في مقابل شيء لا تحتاجه «وهو تخصيب اليورانيوم». وليس هناك أي حاجة عملية لـ مجموعة «دول الخمسة زائد واحد» لصرف نظرها عن وقف التخصيب. وفي وقت تؤثر فيه العقوبات تأثيرا قويا على الاقتصاد الإيراني، ينبغي لمجموعة «الدول الست– 1+P5» أن تسمح بأن يصل ضغط العقوبات إلى أقصى مدى له. وقد يعمل تقديم تنازلات حول تخصيب اليورانيوم على التعجيل بإبرام اتفاقية نووية. إلا أن ذلك سيهدد المصالح الحيوية للولايات المتحدة مثل منع انتشار الأسلحة النووية والاستقرار في المنطقة.

عن «معهد واشنطن».. ومايكل سينغ هو المدير الإداري للمعهد